طالبت بالغاء القوانين المقيدة للحريات.. وتؤكد ان برامج التصحيح الاقتصادي مفروضة من الخارج

استطلاع للرأي: الأحزاب الأردنية ترى ان الإصلاح السياسي بعيد المنال

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

أظهرت دراسة مسحية حول البرامج الاقتصادية والاجتماعية للأحزاب السياسية الأردنية أن الأحزاب الأردنية ترى أن برامج التصحيح الاقتصادي في الأردن لم تترافق مع إصلاحات سياسية كما أنها لم تحقق أهدافها وهي إلى حد ما مفروضة على الأردن من الخارج.

الدراسة التي أجرتها وحدة استطلاعات الرأي العام في مركز القدس للدراسات السياسية أظهرت أن 79,2 % من قيادات وكوادر الأحزاب يرون أن الإصلاح الاقتصادي لم يرافقه إصلاح سياسي مماثل حيث أكد 93,6 % من أفراد العينة بأنه لا يمكن تحقيق إصلاح اقتصادي دون إصلاحات سياسية. ويعتقد 46 % من كوادر الأحزاب أن الأردن لا يتمتع بحياة ديمقراطية ملائمة لتطور الحياة الحزبية، كما وأشارت الدراسة أن اقل من ربع هؤلاء الكوادر متفائلون بمستقبل الإصلاح الديمقراطي في البلاد.

وحسب نتائج الدراسة فإن ثلاثة أرباع العينة طالبت بإلغاء القوانين المقيدة للحريات كما أن أكثر من نصفها دعت لإشراك الأحزاب في صياغة الخطط والسياسات وإصدار تشريعات جديدة للأحزاب والانتخابات.

الدراسة التي هدفت إلى قياس وتحليل واقع الخطاب الاقتصادي والاجتماعي للأحزاب الأردنية وتعتبر الأولى من نوعها في الأردن أجريت في الفترة من 20 ـ 8 ـ 2006 ولغاية 4 ـ 9 ـ 2006 وشملت عينة مكونة من 100 مبحوث من قيادات وكوادر الصفين الأول والثاني، في 27 حزباً سياسياً موزعين على محافظات العاصمة والزرقاء والبلقاء.

وأظهرت الدراسة أن 68,3 % من القيادات والكوادر الحزبية ضمن العينة التي شملتها الدراسة غير راضين عن منجزات برامج التصحيح الاقتصادي. كما أظهرت أن 40 % من أفراد العينة يعتقدون أن هذه البرامج لم تحقق أهدافها فيما رأى 83 % من المستطلعة أراؤهم أن هذه البرامج ليست متطلبا أردنيا وأشار 18 % من أفراد العينة أنها متطلب من صندوق النقد الدولي.

وبخصوص الخطاب الاقتصادي للأحزاب السياسية فقد أفاد 91,8 % من القيادات والكوادر الحزبية بأن أحزابهم تمتلك برامج اقتصادية واجتماعية. وأعرب 40,9 % من المبحوثين عن اعتقادهم أن برامجهم الاقتصادية والاجتماعية متكاملة بدرجة كبيرة.

وأرجع 90 % من المبحوثين أسباب ضعف وغياب البرامج الاقتصادية والاجتماعية لأحزابهم إلى عدم اكتراث الحكومة بآراء الأحزاب الاقتصادية بالدرجة الأولى يليها عدم وجود متخصصين مؤهلين في المجال الاقتصادي وبنسبة 38 % ثم ضعف الأحزاب ذاتها بنسبة 35 % وحول مدى معرفة الأحزاب بالتشريعات الاقتصادية والمالية فإن ما يقارب ثلثي كوادر الأحزاب 64,1 % يعتقدون أن معرفتهم متوسطة في هذا الجانب، ويعتقد 68 % أن التغييرات السريعة للحكومات تؤثر سلباً في قدرة الأحزاب على صياغة برامجها الاقتصادية.

وفي ما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الخارجية للأردن بما في ذلك الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعها الأردن سواء مع دول عربية أو الولايات المتحدة أو الإتحاد الأوروبي واتفاقية منظمة التجارة العالمية وغيرها، أظهرت الدراسة أن 37,2 % من العينة لا يؤيدون اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة و41,7 % لا يؤيدون اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة و20,7 % لا يؤيدون الانضمام لمنظمة التجارة العالمية و72,9 % لا يؤيدون الاتفاقيات الاقتصادية مع إسرائيل. وفيما يتعلق بأولويات التبادل التجاري، أشار 85,5 % إلى أهمية التبادل مع الدول العربية بدرجة عالية ثم الدول الإسلامية بنسبة 76 % فيما عبر 26,7 % عن اعتقادهم بأهمية التجارة مع الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي نفذتها الحكومات المتعاقبة لخلق بيئة جاذبة للاستثمار أظهرت نتائج الدراسة أن 66 % من المبحوثين يرون أن هذه السياسات أوجدت بيئة جاذبة للاستثمار في حين رأى 63,3 % أن تأثير سياسات التخاصية التي تنفذها الحكومات كان سلبياً، كما رأى أكثر من ثلث العينة 40,8 % أن المشاريع العقارية الكبرى تساهم وبدرجة ضعيفة في تحسين الأوضاع الاقتصادية في الأردن.

ورأى 77,5 % أن سياسة تحرير أسعار السلع والخدمات التي نفذتها الحكومات المتعاقبة كان لها تأثير سلبي على الأوضاع الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالاوضاع الاقتصادية العامة رأى 79,6 % من المبحوثين أن درجة تأثير الفقر على الاقتصاد الأردني عالية جداً وأشار 80,6 % منهم إلى أن الحكومات الأردنية المتعاقبة لم تنجح في الحد من مشكلة الفقر. ورأى 74,8 % أن درجة تأثير البطالة على الاقتصاد الأردني عالية جداً ورأى غالبية عظمى من المبحوثين 85,6 % أن الحكومات المتعاقبة لم تنجح في الحد من مشكلة البطالة.

وأكد 86,6 % من المبحوثين أن كلفة الفساد على الاقتصاد الوطني الأردني عالية وعبر 78,4 % منهم عن اعتقاده بأن الحكومات لم تكن جادة في محاربة الفساد. وحول تقييم الأحزاب لمستوى العبء الضريبي المترتب على المواطنين الأردنيين فإن ما يقارب من ثلثي العينة 62,6 % رأت أنه عال جدا كما رأى 77,5 % من المبحوثين أن نظام الضريبة العامة على المبيعات غير عادل ووصف 65,3 % منهم قانون ضريبة الدخل بأنه غير عادل.

وبشأن أهم المعيقات التي تواجه الإصلاح الاقتصادي في الأردن، أفاد 27 % من كوادر الأحزاب الأردنية أن احتكار الحكومات للقرار الاقتصادي يعد أهم المعيقات، يليه الظروف السياسية في المنطقة بنسبة 19,0 %، ثم تبعية الاقتصاد الأردني بنسبة 17,0 % .

يذكر أن نتائج هذه الدراسة بحثت في ورشة عمل نظمها مركز القدس بمشاركة العديد من القيادات والكوادر الحزبية والأكاديمية ورجال الأعمال.

الدفاع المدني الاردني يبحث عن ناجين بعد انهيار بناء في عمان ادى لمقتل مصري وجرح 25 اخرين (ا ف ب)

الاردن: عقوبة السجن بحق خلية «سرايا الخطاب» التي خططت لتسميم اصحاب الخمارات واستهداف الامريكيين بالمملكة

عمان ـ «القدس العربي»:

اصدرت محكمة امن الدولة الأردنية أمس احكاما بالسجن لمدد تتراوح بين 10 و15 عاما مع الاشغال الشاقة على ستة متهمين في قضية تنظيم سرايا الخطاب بينهم 4 اردنيون موقوفين على ذمة القضية واثنان فلسطينيان فاران من وجه العدالة.

وحكمت المحكمة على اربعة متهمين وجاهيا وهم حمدي احمد علي 23 عاما ولؤي هشام الشريف 25 عاما ومحمد حسن عقلة العمري 24 عاما ومحمد عودة علي التعمري 26 عاما بالسجن عشر سنوات مع الاشغال الشاقة».

كما حكم على الاثنين الفارين وهما اسامة امين الشهابي الملقب بأبي الزهراء وهو فلسطيني يقيم في مخيم عين الحلوة في لبنان وهيثم عبد الكريم السعدي الملقب بأبو طارق وهو فلسطيني مقيم في لبنان غيابيا بالسجن 15 عاما مع الاشغال الشاقة.

وكانت نيابة امن الدولة اصدرت في كانون الثاني الماضي قرارها الظني بحق الموقوفين الاربعة الذين حاولوا شراء مادة سامة لقتل اصحاب الخمارات ومن يرتادها قبل ان يتفقوا على قتل الامريكيين المقيمين في الاردن. واوضحت المحكمة في قرارها ان محاولات الموقوفين للحصول على مادة السيانيد باءت بالفشل فاتفقوا بعد ذلك على تنفيذ عمليات عسكرية بواسطة اسلحة رشاشة ضد الامريكيين المقيمين في الاردن وعرضوا الفكرة على فلسطينيين يقيمان في لبنان.

واضاف ان العمليات العسكرية كانت موجهة ضد الامريكيين الذين يرتادون فندق الفورسيزن في عمان وفندق الانتركنتيننتال في العقبة. واكدت المحكمة ان الموقوفين اتفقوا على تشكيل تنظيم سرايا الخطاب على ان يكون المدعو حمدي اميره والتقوا في لبنان الشهابي في منزله بحضور السعدي وشخصا آخر لم يكشف التحقيق عن هويته وتلقوا تدريبات عسكرية وطلب السعدي ضرورة تنفيذ عمليات عسكرية ضد الامريكيين.

ومن جانب آخر خفضت محكمة امن الدولة عقوبة الاعدام شنقا حتى الموت عن 3 متهمين في القضية التي استهدف المتهمين فيها تنفيذ عمليات عسكرية ضد مركز تدريب الشرطة العراقية في منطقة الموقر شرقي الأردن.

ودانت المحكمة في قرارها القابل للتمييز كلا من معاذ محمد خالد بريزات وابراهيم فرحان الجحاوشة وفيصل سلمان الرويضان بتهمة «حيازة سلاح اتوماتيكي كلاشنكوف بقصد استعماله على وجه غير مشروع بالاعدام شنقا حتى الموت ولاخذها بالاسباب المخففة التقديرية كونهم في مقتبل العمر ولاعطائهم فرصة لاصلاح انفسهم حيث قررت وضعهم بالاشغال الشاقة المؤقتة 20 عاما». كما قررت المحكمة وضع المتهم الرابع عبادة عبد الله الحياري بالاشغال الشاقة المؤقتة عشر سنوات لادانته بتهمة المؤامرة بقصد القيام بأعمال ارهابية. كما جرمت المحكمة المتهمين الاربعة بتهمة المؤامرة بقصد القيام بأعمال ارهابية فيما قررت حبس المتهم معاذ بريزات سنة واحدة عن تهمة حيازة سلاح ناري دون ترخيص قانوني. وكان امن الدولة قد اسند الى المتهمين 3 تهم هي المؤامرة بقصد القيام بأعمال ارهابية وحيازه سلاح اوتوماتيكي بقصد استعماله على وجه غير مشروع وحيازة سلاح ناري من دون ترخيص قانوني.

اتهام جمال بالافتقاد لمؤهلات القيادة.. معركة بين وكيل أمن الدولة الأسبق والاخوان المسلمين.. وصراعات الصحافيين متواصلة

مهازل الحكومة مع أصحاب المعاشات.. مهاجمة مبارك وتوقع انفجار نظامه قريبا.. وتحميل الناصريين عدم وجود ديمقراطية

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس عن احباط قوات الأمن السورية عملية مهاجمة السفارة الأمريكية في دمشق، والاستعدادات لشهر رمضان، وإعلان وزير الزراعة أمين أباظة أن الوزارة ستفتح أكشاكاً لبيع سلع رمضان بأسعار معقولة، وستبيعها بالتقسيط لموظفيها، ومصادرة كميات كبيرة من البياميش الفاسد قبل طرحها في الأسواق والاستعدادات لبدء الدراسة بالجامعات والمدارس وعمرة شهر رمضان، وإصدار الدكتور عبدالعظيم وزير تعليمات بمراقبة الأماكن التي يتم فيها حرق القمامة لمنع عودة السحابة السوداء مرة أخرى للقاهرة بعد أيام والتي تبدأ مع قيام الفلاحين بحرق قش الأرز ويزيد منها حرق القمامة وغيرها، واجتماع رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف مع وزير الثقافة فاروق حسني ومحافظ القاهرة وعدد من المسؤولين لبحث خطط الحفاظ على التنسيق الحضاري للمدينة وعلى طابعها التاريخي وارتفاع آخر في منسوب المياه ببحيرة ناصر خلف السد العالي 13 سنتيمترا ووصول المستوى الى 174,44 مترا، واتساع نطاق الاجراءات ضد احتمال تفشي مرض انفلونزا الطيور، والاستعدادات لمؤتمر الحزب الوطني الحاكم وقيام الصحف الحكومية بتخصيص مساحات واسعة له رغم ان أحداً لا يقرأ هذا الكلام إلا قلة قليلة، وأنا واحد منهم على طريقة مرغم أخاك لا بطل، وإلى شيء مما لدينا اليوم.

الرئيس مبارك

ونبدأ برئيسنا وجزء آخر سخيف، بل اشد سخفا من سابقه كتبه من ليس زميلا ولا صديقا، ولن يكون بإذنه تعالى، كاتب «صوت الأمة» الساخر الذي لن أضحك بعد اليوم على ما كتبه، طبعا، كيف أضحك ومحمد الرفاعي يقول:

«عنها برضه هاج مجلس الحكومة الأعلى لصحافة المؤدبة، والذي لم نسمع له صوتا في أي قضية تمس الصحافيين ولو من باب تقديم واجب العزاء، وأعد تقريرا سريعا مشويا على الفحم، رصد فيه تجاوزات العيال اللي قلعت الملاية وهات ياردح، وطالبت نقابة الصحافيين بضرورة انشاء قسم للخوابير فوق السطح بالاشتراك مع الداخلية، يتم فيه تغيير جينات العيال الصايعة بما يتناسب مع المرحلة، يتم فيه تغيير جينات العيال الصايعة بما يتناسب مع المرحلة، مع أن هذا المجلس نفسه برئيسه الحكومي، لم يعترف بالنقابة اثناء أزمة قانون حبس الصحافيين.

ومن مفارقات القدر، المبكية المضحكة المخزية، أن الذين طالبوا بانشاء قسم في الداخلية لمكافحة الصحافيين، هم أنفسهم الذين نشروا خبرا يعتبر فضيحة مدوية يكشف عن مدى تدني مواقفهم تجاه المواطن من أجل أن ينامو بين أقدام السلطان كالقطط الأليفة، ليس عن قناعة لا سمح الله، ولكن من أجل أن يقبضوا ثمن الخيانة، فقد نشرت جريدة حكومية قومية خبرا تحت عنوان «السخرية من بوش حق دستوري»، ونص الخبر كما نشرته الجريدة «قضت محكمة أمريكية بحق طالب ثانوي في سب الرئيس بوش والسخرية منه كما يحلو له. كان الطالب زاكري جيلس قد رفع دعوى قضائية ضد إدارة مدرسة فيرمونت الثانوية، التي منعته من ارتداء قميص مكتوب عليه بخط واضح، الرئيس بوش جبان ومدمن كوكايين وأدى الخدمة العسكرية في البيت، وسائق مخمور وكاذب وصقر جبان في الرئاسة، ورسم الشاب على قميصه كأس مارتيني ولفافة كوكايين. المحكمة قالت ان العبارات الواردة تؤكد اختلافا مع سياسة الرئيس بوش، لكن الصور ليست مسيئة، وأن منع الصبي من ارتداء قميصه ينتهك حقوقه في حرية التعبير.

هذا هو نص الخبر الذي نشرته الجريدة بالحرف، مع أني مش عارف ليه الأخ زاكري رسم كأس مارتيني ولفافة بانغو؟! جايز أدرى بمزاج الرئيس بوش، وعلامهم غير علامنا لا مؤاخذة، ورغم انني لا أحب اهانة السيد الرئيس بدليل، ذكر هذا الخبر، وعشان ما حدش بغل يلبسني تهمة، فأنا أحب السيد الرئيس، وحب الرئيس فرض عليَّ، أفديه بروحي وعينيه، وهذا إقرار مني بذلك، وعشان يعني لو بتوع أمن الدولة عملوا عقلهم بعقلي!! ولكن أليس غريبا أن الذين ينعقون ليل نهار بأن إهانة الرئيس عيب وحرام وصاحبها مرتد، هم الذين ينشرون هذا الخبر، الذي أهان كرامة الحاج محمد بوش، وأنه حق دستوري لعيل أمريكي لبط، وإلا هما قصدهم نعمل زيه ونشتم كلنا الرئيس بوش، على اعتبار انه إش جاب لجاب، وفيه رئيس أورغانك، ورئيس مش أورغانك».

وعند هذا الحد أتوقف، بعد أن فقدت القدرة على الاحتمال أكثر من ذلك، وسأفكر ان كنت سأشير الى ما تبقى من سخافات الرفاعي أم سأتجاهلها، وهو الأغلب الأعم، رحمة بالقراء وبي.

لا، لا، قفا مكانكما حيث انتما في تقرير اليوم، فقد جئناكما بزميلنا بـ«الاهرام» طارق حسن، الذي بدأ يوم الثلاثاء في عموده اليومي بجريدة «روزاليوسف» ـ اجتهاد ـ تأديبكما وتأديب كل المجموعات الناصرية ودفاعا عن رئيسنا وهجوما على خالد الذكر بقوله: «تهجم المجموعات الناصرية على رئيس الجمهورية قضية سياسية وليست مسألة صحافة فقط.

ولو كان الرئيس الراحل عبدالناصر حيا لما كان ممكنا أن نرى من أصله أيا من هجامي هذه الأيام، فلن يكون مسموحا له التكلم أو التحدث أو ممارسة العمل السياسي والصحافي ولا كان ممكنا لهم ولغيرهم انشاء الأحزاب أو اصدار الصحف ولو تجرأ أحد منهم ونطق بكلمة أيا كان نوعها أو مستواها لكان مصيره الحبس والاضطهاد وليس التشدق كما يحاولون الآن ستر موقفهم المعيب بالقول انهم يصرون على ممارسة حق نقد رئيس الجمهورية،! تقول ذلك لبيان مدى خدعة المجموعات الناصرية في استغلال الديمقراطية لصالح مشروع ضد الديمقراطية وديكتاتوري استبدادي بالأساس.

ومشكلة المجموعات الناصرية في الاصل انها تحارب هذا التطور وتشوه مواقف وشخوص بناته ورعاته وأصحاب الاسهام الايجابي فيه، الناصريون حقا احدى العقبات الكؤودة التي تعوق التطور الديمقراطي في مصر، فلا حياة ديمقراطية سليمة مع فكر الاستبداد الناصري، المجتمعات التي ذاقت مرارة الاستبداد وتخلصت منه حاسبت أهل الاستبداد ومن هم على شاكلة الناصريين وفرضت شروطا دستورية وقانونية لمنع السقوط في براثن الاستبداديين مرة أخرى.

وفي سنوات خلت نادى البعض في مصر بمحاسبة المسؤولين عن هزيمة 1967، فتهجمت المجموعات الناصرية على كل البلد صارخة: لا تتنحى، لا تتنحى؟!».

وطارق من مجموعة جمال مبارك، وأصحاب الفكر الجديد، وقد أدهشني بعد أن علمت أنه الوحيد في الدنيا كلها الذي يعرف ان الناصريين يحكمون مصر ويمنعون تطورها الديمقراطي، لا الحزب الوطني الذي ينتمي إليه، وهذا كشف يتضاءل أمامه كشف داروين واينشتاين.

كيف يمكن مناقشة هؤلاء الناس بعد ذلك؟ الناصريون والاخوان والوفديون، والشيوعيون، هم الذين يعتقلون الآن، الآلاف منذ اكثر من خمسة عشر عاما في السجون دون اتهامات، وهم الذين ضربوا القضاة في الشوارع، والفتيات والسيدات، ويمارسون التعذيب وسرقوا ويسرقون البنوك ويسلمون اقتصاد البلاد للأجانب، بل عبدالناصر هو السبب في كارثة العبارة للأجانب، بل عبدالناصر هو السبب في كارثة العبارة السلام، لأن صاحبها ممدوح اسماعيل ناصري وساعده على الهرب الي لندن وهو السبب فيما يحدث للسكة الحديد، وهو الذي ام من قبره ليزور الانتخابات ويطلق البلطجية على الناخبين، ويقتل منهم العشرات، وعبدالناصر هو الذي أرسل الجيش المصري للكويت للقتال تحت قيادة أمريكية، وهو المسؤول عن كل المصائب والمخازي التي تحدث الآن، لأن أنصاره يحكمون مصر باسمه، وهكذا أوقعنا زميلنا طارق في خطأ جسيم، أنا ـ واستغفر الله من قول أنا ـ أقول عبدالناصر غير مسبوق بخالد الذكر؟! لا حول ولا قوة إلا بالله، ماذا حدث لي؟

أما في «الدستور»، فإن رئيس تحريرها إبراهيم عيسى وهو من كان يامكان، في سالف العصر والأوان، زميلا وصديقا، ولا أمل مطلقا في أن يعود كما كان، طبعا، وكيف يعود وهو يستغل أي فرصة لمهاجمة رئيسنا مثلما قال:

«خلينا صرحاء مع بعض، وبدون لف ودوران ومراوغة وملاوعة أنت حاسس ان الشيعة مش مسلمين قوي، صح، صحيح انت تحب حسن نصر الله وتراه أرجل واحد في الوطن العربي وأحسن من كل الرؤساء والملوك الذين أهانوا الوطن العربي واستسلموا لأمريكا وترتعش ركبهم أمام إسرائيل، وأنا عارف كذلك أنك منبهر بحزب الله وشجعانه ورجاله وكان يخفق قلبك كلما رموا صاروخا على إسرائيل فأفزعوها وهزموها بينما ترى رئيسك يصادقك وابن رئيسك وحزبه يمالئهم ويتحالف معهم ويتعاون مع قاداتهم ويمدهم بالغاز والبترول، ومع ذلك ففي قلبك شيء من ناحية الشيعة، متوغوش منهم، طول عمرك تسمع «وتصدق» أنهم كفرة وخارجون عن الملة أليس كذلك؟

والحقيقة أن أجهزة الأمن في مصر ومن رجال النظام ومخبريه وخدمه من جهة والوهابيين في السعودية الذين يمولون الجمعيات الدينية في مصر ومعاهد الدعاة والمراكز الاسلامية والذين يسيطرون على المحطات الدينية الفضائية وكذلك أمراء وأسرات حكم في الخليج عملوا على تصعيد دعاوى تشويه هذا المذهب ووصمه بالكفر!

فقد أذهلت عواصم الحكم العربي تلك الشعبية الجارفة والمحبة اللافتة التي أظهرها المصريون والعرب لحزب الله في مقاومته للعدوان الإسرائيلي وثباته وإثباته شجاعة وكفاءة رائعة في التصدي للعدو الاسرائيلي، وقد أحست مصر أن ما حاولت أن تقنع به شعبها من عظمة وقوة إسرائيل تبريرا لضعف النظام المصري وهوانه وتهاونه أمام تل أبيب قد اهتز وانهار مع ما فعله حزب الله والسيد حسن نصر الله».

ما هذا الكلام؟ ولماذا يزج برئيسنا فيه؟

الأحزاب السياسية

وإلى الأحزاب السياسية وامتلاء الصحف بالكتابة عن المؤتمر السنوي الرابع لحزب الوطني الحاكم يوم الثلاثاء القادم في الاسكندرية، وعن أوراقه واجتماعاته، واتهامات المعارضة له بأنه يجهز لإلغاء الاشراف القضائي على الانتخابات، وتمهيد الطريق أمام جمال مبارك لتوريثه الحكم، وسنخصص موضوع الاحزاب في تقرير اليوم للحزب الوطني حيث نتجه لجريدة الحزب «الوطني اليوم» التي نشرت حوارا مطولا أجرته مع الأمين العام ورئيس مجلس الشورى صفوت الشريف كان أبرز ما فيه قوله:

«المؤتمر يحمل شعار الفكر الجديد وانطلاقة ثانية، ماذا حققنا خلال هذه المرحلة، والانطلاقة الثانية هي مجموعة التعديلات الدستورية وأن الحزب سيناقش في هذا المؤتمر حقوق المواطنة والديمقراطية في منظور ما تحقق والانطلاق لما هو قادم، والانطلاقة تعني أن نبدأ في اطار ما طرحه الرئيس وفي اطار التقارير التي رفعت إليه من نواب الشعب والشورى حول قضايا التعديل الدستوري التي طرحها الرئيس في برنامجه الانتخابي، احنا ملتزمين ببرنامج انتخابي وافق عليه الشعب واستقر عليه الرأي وفي هذا الاطار بندرس هذه القضايا.

المؤتمر لن يحدد مواد بعينها وسوف يناقش قضايا الاصلاح الدستوري والاصلاح التشريعي، وبالتالي هل يعني هذا أنه لا إبداء لرأي من أعضاء الحزب المشاركين إلا في تلك القضايا؟

أقول: لا، الحوار مفتوح حول أوراق العمل وكانت المناقشة مفتوحة لأن عصر «القوالب الحزبية» انتهى وأعضاء الحزب يعملون عقولهم، يستمعون الى رسائل مختلفة في المجتمع، يعبرون عن رأي الشارع المصري، يضعون المصلحة العامة لهذا الوطن، يضعون ايضا التحديات الموجودة في هذا الاقليم موضع الاعتبار وبالتالي لهم كل الحق في أن يبدوا آرائهم في القضايا، أي قضية مطروحة وأنه لا خطوط حمراء أمام المؤتمر في أن يناقش أي قضية من قضايا الاصلاح السياسي، لا خطوط حمراء لأن احنا في نهجنا في عام 2005 انه لا خطوط حمراء في مناقشة أي قضية داخل حزبنا ولا أي قضية أبداً تهم المجتمعات من حق الناس أن يقولوا رأيهم، نتفق، نختلف، نصل، لأنه لا هوى في الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأغلبية قدره أن يتحمل مسؤولية والعمل من أجل الوطن، حتى لو كان ذلك على حساب مصالح شخصية أو مصالح ذاتية بالنسبة للحزب.

×× نحن أمام طرح حدده الرئيس مبارك وهذا الطرح انحاز إليه واختاره الشعب، طرحه الرئيس وطاف المحافظات شرحا وتوضيحا وهو أولا: تحقيق توازن حقيقي بين السلطات بتقوية دور البرلمان بمجلسيه سواء كان مجلس الشعب أو مجلس الشورى، والحديث مطروح بالنسبة لسحب الثقة وبالنسبة للموازنة العامة للدولة وبالنسبة للرقابة الفاعلة، بالنسبة لدور مجلس الشورى مطروح أفكار عديدة للحوار وللنقاش وبالنسبة لتقوية دور مجلس الوزراء ومشاركته الرئيس في إدارة الحكم واختصاصات لمجلس الوزراء اكثر فاعلية وتحمل المسؤولية، وايضا سلطات رئيس الجمهورية».

وقال الشريف ردا على سؤال عما يتردد عن وجود مشروع لإلغاء الاشراف القضائي على الانتخابات:

«احنا نتحدث عما أثير حول هذا الأمر وجاء من نواب الشعب والشورى وليس من نواب حزب الأغلبية ومستقليهم وكلهم قانونيون، وتناول هذا الموضوع ليس بإلغاء الاشراف ولكن قالوا ان الاشراف يحتاج الى اعادة نظر بما يحقق إشرافا ولكن في ذات الوقت ليس بالأسلوب الذي يقلل من هيبة القضاء، هذه منصة عالية لابد أن تظل كذلك، وقال رجال القضاء السابقون الذين كانوا يشغلون مناصب عليا في القضاء المصري ان تعامل القضاة على مستوى القاعدة مع الصناديق يخلق مشاكل مع الناس تجعلهم ليسوا على المستوى اللائق، والعملية الانتخابية قضية فيها منافسة شديدة وفيها شيء من العنف أحيانا أو الغوغائية احيانا، وقالوا ان الهيئة القضائية كلها مشغولة في انتخابات الشعب وتجديد نصفي لمجلس الشورى وانتخابات المحليات والاتحادات والنقابات، وقيل ان كل هذا يشغلهم وهذا ما قاله النواب من رجال القضاء، وبالتالي يلزم وجود هيئة تشرف على الانتخابات، تحدد اسلوب الاشراف لإنه لا يجرؤ أحد على تزوير الانتخابات، فقد انتهى هذا العصر ولابد أن ننظر نظرة مجردة والقضية مطروحة ولم يتدخل فيها الحزب ولم يتخذ فيها القرار، ونحن نتحدث عن الرقم القومي والبعض قال سيأتي يوم لا تكون فيه هذه الصناديق الخشبية بل تصويت الكتروني».

جمال مبارك

وإلى جمال مبارك أمين أمانة السياسات بالحزب الوطني الحاكم والأمين العام المساعد، وما يقال عن توريثه الحكم وهو ما ضايق جدا الدكتور حمدي عبد المعطي الباشا، الذي كتب في «وفد» الاثنين مقالا عنوانه ـ عورات التوريث ـ قال فيه: «لماذا يرفض المصريون أن يتم توريث الحكم لنجل السيد الرئيس أو لأي أحد غيره من عتاولة الحزب الحاكم إياه، الرفض ليس لأسباب شخصية أو لأن هؤلاء الرافضين في تنافس على الوصول الى الحكم مع نجل الرئيس أو أي شخص من الحزب الحاكم يعتنق نفس الفكر الديكتاتوري.

هل يظن سدنة هذا الحزب الفاشل اننا سنختار وريثا منه لسيادة الرئيس حتى وإن كان نجل الرئيس أو حتى حفيد الرئيس، بالقطع لا، حتى ان تم التزوير والتلفيق والتدليس لاخراج ذلك الى حيز الواقع فلن يستطيع الوريث القادم من حزب الديكتاتورية والقمع علاج مشاكل مصر والحفاظ على شعبها من الضرب والاهانة بواسطة قواته الأمنية التي تأخذ مرتباتها من الضرائب التي يدفعها هذا الشعب الصابر، لا لن نختار الوريث وان كان ابن الرئيس لأن الحكم فاشل، فاشل، باطل».

أما في «العربي» فقد صاح مستنكرا صديقنا السياسي القبطي وعضو مجلس الشعب الاسبق جمال أسعد عبدالملاك:

«ما هي امكانات جمال مبارك الابن الذي يعد لوراثة الحكم، ما هو تاريخه السياسي؟ فهل باعتبار أنه خريج الجامعة الأمريكية وأنه قد عمل بالبنوك الأوروبية هل هذا يخول له أن يرث مصر؟ وما هي امكاناته السياسية غير التصريحات المعدة له من خلال تلك الرؤية السياسية والاقتصادية للمارينز الأمريكان في مصر والتي لا تعي ولا تضع الجماهير الكادحة والفقراء في تلك الخطة؟ وهل أصبح الآن معدا للوراثة لمجرد أن أعد له ذلك السيناريو والذي بدأ بجماعة اعداد تلميع وتسويق الابن للرأي العام ثم اختراع ما يسمى بلجنة السياسات التي ترأسها والتي ضمت كل المتأمركين والذين يؤمنون ويعملون على تطبيق السياسة الأمريكية وهم الذين يدعون الى السلام الاسرائيلي وهم الذين يهللون لروشتة البنك الدولي وصندوق النقد، تلك الروشتة التي تتوافق مع مصالحهم الاقتصادية في المقام الأول، وأحمد عز ليس ببعيد وهو المقرب من الابن والذي أصبح الآن المهيمن على الاقتصاد وعلى الحزب وعلى أغلبية مجلس الشعب وهو بالتالي على رأس المسوقين للابن، وهنا تتداخل وتتكامل لمصالح للكبار على حساب الشعب الغلبان، فسياسة عز ومبارك الأب هي القضاء على كل ما يقدم للشعب وتقديم كل ماهو متاح لكبار رجال الأعمال، فهل هذه هي المؤهلات التي تدعو الشعب لاختيار الابن وهل عندما يتنازل الأب للابن عن صلاحياته بما يخالف الدستور ويتناقض مع حلف اليمن الدستورية هل بهذا التنازل يكون الاعداد للوراثة؟ وما هي صلاحيات الابن الدستورية في أن يختار الوزراء والمحافظين وأعضاء المجالس التشريعية؟ وإذا كان موقعه الحزبي في حزب الاغلبية يخول له هذا فما هو دور الأمين العام للحزب؟ وما الفرق بين تلك السلوكيات مع الابن وبين ما يتم مع أي ولي عهد في أي مملكة؟ على كل الأحوال سيناريو التوريث يتم ويطبق على قدم وساق والإعلام الحكومي والرسمي يؤديان دورهما، ورؤساء التحرير الخارجون من عباءة الابن والقادمون عن طريقه يقومون بدورهم على أكمل وجه».

سبحان الله!! جمال يهاجم جمال؟ ماذا حدث في الدنيا؟

ماذا حدث؟ حدث الكثير والكثير مما يثير الأحزان على الحالة السيئة التي وصلت اليها بلادنا وهو ما سنتجه إليه مباشرة.

مهازل ومصائب

وإلى المهازل والمصائب، التي أبكت زميلي وصديقي بـ«الجمهورية» عدلي برسوم، وكاد أن يبكيني معه لقوله يوم الثلاثاء في مقال عنوانه ـ عواد باع أرضه:

«والشيء الذي لم تفعله الحكومة بعد هو الاستعانة بخبراء أجانب لتحسين الرغيف، وهذا الرغيف غير معروف في أمريكا، وبالتالي تجد الحكومة نفسها في مأزق لأن ثقتها كبيرة بالخبراء الأمريكيين، ولا اظن اننا نستطيع أن نحقق تقدما واضحا في مجال تنمية الصحة والتعليم باعتبارهما أساس التطوير والتحديث، لأن اعتمادنا على الخبراء الأجانب في جمع القمامة وفي تصريف المجاري وفي اصلاح حنفيات الماء وفي تعليم البنات تطريز الثياب، ان يخلق عندنا قاعدة من الشباب الذي لا يمارس التفكير والتطبيق.

وهذه الحال هي التي جاءت بقطاع خاص «بارد الدم» يشتري كل ما يشاء بالسعر الذي يحدده هو خاصة إذا كان ما يشتريه هو مصنع وشركات القطاع العام، وهي اسعار تجعلنا أحيانا نظن انه يدفع فقط نفقات نقل الملكية؟.

وفي هذا الجو ظهر «فلاسفة» يفسرون قضية التحرر على انها تحرير الانسان المصري من عبودية امتلاك المال العام، أو تحرير القطاع العام من استبداد المواطن المصري! لأن تشويه العقل ضرورة تطمس الهوية، وبطبيعة الحال أثر ذلك على ادراك كثيرين لمعنى الحرية، وتلخصت قضية الحريات العامة عند البعض على انها حرية المواطن الفقير في أن يموت فقيرا، خاصة بعد ما تردد سواء حقيقة أو استنتاجا عن أن كثيرين من المواطنين اصبحوا مطالبين بتقديم شهادة فقر ليحصلوا على الدعم!

وسوف نسمع ان شهادة الفقر ستصبح سلعة نادرة يبيعونها بالدولار وفي سوق سوداء خاصة وأن مليونين ونصف المليون موظف حكومي سوف يتصارعون للحصول عليها الى جانب اعداد هائلة من اصحاب المعاش المبكر والعاطلين. وهل كنا في حاجة الى هذه الشهادات قبل ان نبيع القطاع العام على قارعة الطريق؟ قالوا ان الخصخصة من اجل تحسين الانتاج وزيادة فرص العمل، وليتنا رأينا بطالة تنحسر أو تضيق!

وليتنا نرى مصانع تنتج لنا سلعا نظيفة وليست سلعا مسمومة أو مشوهة أو أعلى سعرا عما كانت عليه قبل الخصخصة! وليتهم باعوا المصانع الخاسرة، لأننا حتى اليوم لا نفهم لماذا باعوا المصانع والشركات بل والبنوك الرابحة!

وربما تقول الكتب المدرسية مستقبلا ان ثورة يوليو كانت حمقاء عندما ألغت بنك التسليف الزراعي الذي كان وسيلة الاقطاعيين والمستعمرين الانكليز لقهر الفلاحين وإذلالهم، وانها أي الثورة كانت جاهلة بحركة التاريخ حين أممت البنوك الاجنبية واطلقت عليها اسماء الاسكندرية والقاهرة والوطني!».

أما زميلنا بـ«الأخبار» مصطفى بلال فقد أبكاني فعلا لقوله في نفس اليوم ـ الثلاثاء «منذ نعومة أظافرنا، تعلمنا أن نعطف على الصغير ونحترم ونجل الكبير، ظل هذا الدرس راسخا في العقول والنفوس سنوات طويلة، حتى خرجت علينا حكومتنا الرشيدة، مؤخرا، بدرس جديد يمحو من الذاكرة كل معاني التوقير والاحترام لكبار السن، بالأمس توجه اصحاب المعاشات والتأمينات في القاهرة لصرف معاشاتهم ـ كالعادة ـ من مكاتب البريد، ولكن صدمهم قرار ظالم وجائر من مجهول بتحويل صرف المعاشات من مكاتب البريد القريبة من منازلهم الى مصلحة الخزانة العامة بلاظوغلي!! وتحت وطأة الحاجة اضطر اصحاب المعاشات العجائز من النساء والرجال الى الزحف حيث امر الحاكم بأمره، وفي قاعة وا